



تحت رعاية سمو الشيخ
حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
ولي عهد دبي
دبي - الإمارات العربية المتحدة



"الخدمات المقدمة للشباب من ذوي الإعاقة
... الواقع والطموح"



17-14 أبريل 2014م



التحديات والصعوبات التي تواجه تأهيل الفتيات من ذوي الاحتياجات الخاصة

الباحث

دانية بنت عبد الله بن سعود بن عبد العزيز آل سعود

أستاذة بقسم علم النفس بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.
المدير التعليمي لمركز العباقرة للرعاية النهارية للمعاقين بالرياض.

دراسة مقدمة إلى

الملتقى الرابع عشر للجمعية الخليجية للإعاقة

تحت شعار

"الخدمات المقدمة للشباب من ذوي الإعاقة... الواقع والطموح"

خلال الفترة من 17-14 أبريل 2014م في مدينة دبي - الإمارات العربية المتحدة

يعتبر التأهيل المهني للمعاقين أحد عناصر عملية التأهيل المنسقة والشاملة والتي تهدف إلى تمكين الشخص المعاق من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع وذلك من خلال تدريبه على مهنة مناسبة لميوله واستعداداته وقدراته وبالتالي إيجاد فرصة عمل مناسبة له.

فالفرد المعاق لا يتمكن من العيش باستقلالية واعتماداً على النفس إلا إذا وجد لنفسه مهنة تمكنه من العيش باستقلال تام أو جزئي عن الآخرين، ولا يمكن بطبيعة الحال أن يحصل الفرد على مهنة إلا إذا حصل على نوع من التدريب والتأهيل المسبق، والهدف من التأهيل المهني هو إعادة الاستخدام بصورة مُرضية في عمل مناسب.

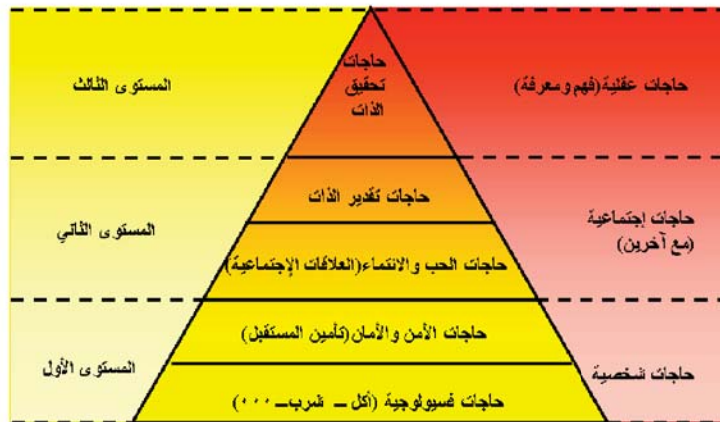
ومن الجوانب التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تدريب المعاقين ما يلي:

- ١- الفروق الفردية.
- ٢- مراعاة حاجات الفرد المعاق (بالأخص الحاجة إلى تقدير الذات).
- ٣- ملائمة أساليب توصيل المعلومات.
- ٤- بيئة التدريب معدة بما يناسب حالات الإعاقة.
- ٥- مراعاة أن تكون بيئة التدريب قريبة إلى حد كبير من البيئة التي سيعمل فيها فيما بعد.

الحاجة إلى تقدير الذات:

تأتي الحاجة إلى تقدير الذات كما يؤكد ماسلو ضمن الاحتياجات الانسانية الاساسية وهي في ترتيبه الهرمي تأتي في المرحلة الثالثة أي بعد الاحتياجات الفسيولوجية والاحساس بالأمان، وماسلو يعتبرها مهمة جدا حيث انها البوابة الرئيسية التي من خلالها يستطيع الفرد المضي قدما في طريق النجاح والتفاعل الاجتماعي بشكل ايجابي.

التدرج الهرمي لثلاثيات الإنسانية
(ماسلو Maslow)



يشير كوبر سميث (Cooper smith, 1967) إلى تقدير الذات بأنه تقييم يضعه الفرد لنفسه وبنفسه ويعمل على المحافظة عليه ويتضمن تقدير الذات اتجاهات الفرد الايجابية أو السلبية نحو ذاته، كما يوضح مدى اعتقاد الفرد بأنه قادر وهام وناجح وكفاء أي أن تقدير الذات هو حكم الفرد على درجه كفاءته الشخصية كما يعبر عن اتجاهات الفرد نحو نفسه ومعتقداته عنها، وهكذا يكون تقدير الذات بمثابة خبرة ذاتية ينقلها الفرد إلى الآخرين باستخدام الأساليب التعبيرية المختلفة.

إن الحاجة إلى تقدير الذات من أهم الحاجات النفسية للفتيات في المرحلة العمرية من (١٥ فما فوق) من ذوي الاحتياجات الخاصة، فنجد وأنه مع تقدم عمر الفتاة تترك اختلافها عن أقرانها وتعي نظرة الآخرين إليها، وبالتالي تحتاج إلى الدعم النفسي والتأهيل المهني الذي يرفع من تقدير الذات لديها.

أبرز مبررات تأهيل الفتيات من ذوي الحاجات الخاصة:

- ١) يعد الإنسان بغض النظر عن إعاقته صانع للحضارة وبذلك ينبغي أن يكون هدف مباشر لمجالات التنمية الشاملة.
- ٢) الفتاة من ذوي الحاجات الخاصة تعد فرد قادر على المشاركة في جهود التنمية ومن حقها الاستمتاع بثمارها إذا ما أتاحت لها الفرصة.
- ٣) تعد الفتاة من ذوي الحاجات الخاصة طاقة إنسانية ينبغي الحرص عليها، فهي جزء لا يتجزأ من الموارد البشرية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط والإعداد للموارد في المجتمع.
- ٤) إن ذوات الحاجات الخاصة مهما بلغت درجة إعاقتهن واختلفت فئاتهن فإن لديهن قابلية، وقدرة، ودافع للتعليم والنمو والاندماج في الحياة العادية في المجتمع لذلك لابد من التركيز على تنمية ما لديهن من إمكانيات وقدرات في مجالات التعلم والمشاركة.
- ٥) تشكل برامج التأهيل في مجال ذوي الحاجات الخاصة سلسلة من الجهود والبرامج الهادفة في مجالات الرعاية، والتعليم، والاندماج الاجتماعي، والتشغيل، وهذه السلسلة عبارة عن حلقات متكاملة والقيام بأي واحدة منها لا يعد كافي لمواجهة حاجات الفرد.
- ٦) لجميع ذوي الحاجات الخاصة الحق في الرعاية والتعليم والتأهيل والتشغيل دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو المركز الاجتماعي أو الانتماء السياسي.
- ٧) تعد المعرفة العلمية والفنية والتكنولوجية أساس هام للتصدي لحالات الإعاقة والوقاية منها والعناية بشؤون ذوي الحاجات الخاصة.
- ٨) برامج التأهيل تعد مسؤولية تقع على عاتق الدولة والمجتمع والأسرة بشكل عام من أجل مواجهة مشكلات الإعاقة وما ينجم عنها.

العوامل المساعدة على نجاح برامج تأهيل ذوي الحاجات الخاصة:

لا شك أن برامج التأهيل تتوقف على عدد من العوامل والمتغيرات التي تلعب دور كبير في إنجاحها وتحقيق أهدافها، لا بد من توفيرها، لكي تلبي برامج التأهيل حاجات الأفراد ذوي الحاجات الخاصة من جهة، وتلبي حاجات المجتمع من جهة أخرى، وفي هذا الصدد نشير إلى أهم تلك العوامل الرئيسة وهي:

- (١) وجود القوانين والتشريعات والأنظمة.
- (٢) توفير الكوادر المهنية المتخصصة والمؤهلة للقيام بأعباء التأهيل.
- (٣) توفر البرامج التربوية والمهنية اللازمة.
- (٤) استعداد الأسرة والمجتمع ومدى تقبلهم للبرامج المقدمة.
- (٥) مدى توفر الأجهزة والوسائل المساعدة كالأجهزة التعويضية، والوسائل المساعدة، والبيئة الخالية من الحواجز، والوسائل التعليمية، ومراكز للتأهيل المجتمعي.

صعوبات أو معوقات استثمار طاقات ذوي الحاجات الخاصة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية:

يصنف المغلوث (١٩٩٩) معوقات استثمار طاقات ذوي الحاجات الخاصة في سوق العمل بالمملكة العربية السعودية، وفقاً لما يلي:

- معوقات تتعلق بالمجتمع: فكلما كانت الاتجاهات إيجابية نحو ذوي الحاجات الخاصة، كلما كان دعم المجتمع لاستثمار طاقاتهم إيجابياً، والعكس صحيح.
- معوقات تتعلق بالوضع الاقتصادي: فكلما كان وضع الفرد ذو الحاجات الخاصة الاقتصادي جيداً، كلما أثر ذلك سلباً على انخراطه في برامج التأهيل، كما أن الوضع الاقتصادي للبلد يلعب دوراً أيضاً في هذا الجانب.
- معوقات تتعلق بأصحاب العمل والشركات: فقد تكون لدى البعض منهم أحكام مسبقة، أو تحفظات حول فاعلية برامج التأهيل، أو جدوى تشغيل ذوي الحاجات الخاصة، أو عدم استعدادهم لتكييف بيئة العمل والقيام بأعباء الموظفين ذوي الحاجات الخاصة.
- معوقات تتعلق بالموظفين العاملين مع الفرد ذو الحاجات الخاصة في بيئة العمل: ويقصد بها تلك الاتجاهات التي قد تكون لدى بعض الموظفين ونظرتهم للفرد المعاق، وأنهم في نهاية المطاف سيقومون بهذا العمل نيابة عنه. بالإضافة إلى صعوبة التواصل فيما بينهم.

كما يمكن أن نصنف تلك الصعوبات أو المعوقات بالنسبة للفتيات في النقاط التالية:

- معوقات تتعلق بالفتاة ذي الحاجات الخاصة نفسها:
 - نوع الإعاقة وشدتها.
 - العمر عند بدء برامج التأهيل.
 - القدرة على التقيد بشروط السلامة العامة.
 - النظرة غير الواقعية لدى بعض الفتيات من ذوي الحاجات الخاصة للعمل.
- معوقات تتعلق بظروف ومكان العمل، وتشتمل على:
 - عدم توفر خدمات التوجيه والإرشاد المهني.
 - صعوبة الوصول للمكان خاصة في حالة استخدام الفتاة ذي الحاجات الخاصة للكرسي المتحرك.
 - تدني مستوى كفاءة العاملين والعاملات في مجال التأهيل المهني سواء على المستوى الإداري أو الفني.
 - تكليف الفتاة ذي الحاجات الخاصة بأعمال غير العمل الذي دربت عليه.
 - اختلاف الآلات والمواد الخام المستخدمة بالتدريب عما هو موجود في سوق العمل.
 - قلة الأجور التي تتقاضاها الفتاة من ذوي الحاجات الخاصة، وفي المقابل زيادة ساعات العمل.
- معوقات تتعلق بالأسرة، وتشتمل على:
 - رفض الوالدين إلحاق ابنتهم من ذوي الحاجات الخاصة بسوق العمل.
 - الاتجاه السلبي نحو بعض المهن ورفض الأسرة عمل بناتهم من ذوي الحاجات الخاصة بها.

التوصيات:

- ضرورة توعية مؤسسات المجتمع وأفراده بأهمية تعديل مفاهيم تأهيل الفتيات من ذوي الاحتياجات الخاصة وإتاحة فرص عمل ملائمة لهذه الفئة.
- إقامة دورات تدريبية للعاملين في مؤسسات التأهيل ورفع مستوى أدائهم داخل المملكة أو خارجها.
- تنظيم برنامج للتدريب الصيفي، والذي يتم من خلاله تدريب الفتيات من ذوي الحاجات الخاصة في المؤسسات الحكومية والخاصة، ليتعرفن على هذه المؤسسات ويمارسن عملياً في بيئة عمل فعلية لما تلقونه من تدريب في ورش التأهيل المهني.
- إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من الفتيات من ذوي الحاجات الخاصة لا يقل عددهن عن 5% من عدد العاملات بها، بما يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات مع جعل أماكن العمل مناسبة لهن.